

## الفصل الثالث

### عناية الحوفي بالأحكام الفقهية

لقد كان من الطبيعي لعالم نشأ في بيئة شاع فيها تأليه الحاكم وتأويل النص القرآني تبعاً لأهوائهم والانحراف بالأحكام الفقهية عن طريقها السوي كما بان لنا مما تقدم أن تنصرف عنايته كشف ما أجمعت عليه الأمة الإسلامية وما ثبت في النص القرآني وما جاء في السنة النبوية من الأحكام الفقهية وتخريج تلك الأحكام من مصادرها الصحيحة والأصلية والجمع بين المذاهب المتعددة طلباً لوحدة الحكم الفقهي، بالإضافة كل هذا فإن معرفة الأحكام الفقهية للمفسر الذي يتصدى لتفسير النص القرآني تعد من الأدوات الهامة التي تعينه على فهم النص القرآني، ومن هنا جاءت عنايته مستمدة من الأصوليين الأساسيين الكتاب والسنة معتمدة على ما جاء من أقوال الصحابة والتابعين والأئمة الذين اشتهروا بإمامتهم الفقهية سواء منهم من انتشر مذهبه فذاع في الأمصار كمذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل أو لم ينتشر مذهبه كزيد بن أسلم وسفيان الثوري والأوزاعي وابن جرير الطبري والحوفي لم يترك حكماً فقهياً ورد في الكتاب العزيز إلا ونوه عنه وفصل فيه القول، ولكي نبين جهده في هذا الجانب اكتفينا بذكر أمثلة مما جاء في تفسيره لنقف على كيفية استنتاجه للحكم الفقهي وسلك في ذلك عدة طرق:

أولها: جمعه بين أقوال الصحابة والتابعين وأئمة الفقه في مختلف الأمصار وهذا

دليل على عدم وقوفه عند حد المذهب، ففي قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣٣) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (١).

يقول والمعنى والله أعلم للذين يقسمون أي يحلفون والألية اليمين<sup>(١)</sup> ، قال الشاعر:  
كفينا من تعيب من نزار \*\*\* وأحذثنا أليّة مقسمينا  
فمعنى الكلام للذين يؤمنون أن يعزّوا من نسائهم تربص أربعة أشهر فترك ذكر أن  
تعتزّوا اكتفاء بدلالة ما ظهر عليه، وقيل إن الرجل كان لا يريد المرأة فيحلف أن لا يقربها  
أبداً ولا يجب أن يتزوجها غيره، فكان يتركها لا أياً ولا ذات زوج، وكانوا يفعلون ذلك في  
الجاهلية والإسلام فجعل الله عز وجل الأجل الذي يعلم به ما عند الرجل في المرأة آخر  
مداه أربعة أشهر فإذا تمت أربعة أشهر ثم لم يفئ الرجل أي يرجع امرأته بعد الأربعة فقد  
بانته منه دكّر الطلاق بلسانه أو لم يذكره، وقال قوم يؤخذ بعد الأربعة بأن يطلق أو يفئ،  
واختلف في صفة اليمين التي يكون بها مولىً فقال بعضهم: هو أن يحلف عليها في حال  
غضب على وجه الضرار بها ألا يجامعها في فرجها، فأما إن حلف على غير وجه الضرار  
وعلى غير غضب فهو ليس مولىً وهو قول علي رضوان الله عليه وعطاء وابن شهاب،  
وقال آخرون: فإذا حلف الرجل على امرأته ألا يجامعها في فرجها في حال غضب أو غيره،  
كل ذلك إيلاء وهو قول إبراهيم النخعي والشعبي، وقال آخرون طل يمين حلف بها الرجل  
في مسأة امرأته في إيلاء منها على الجماع حلف أو غيره، في رضا أو سخط وهو أيضاً قول  
إبراهيم النخعي والشعبي والحكم وسعيد بن المسيب فإن حلف ألا يطأها أكثر من أربعة  
أشهر ومضت الأربعة أخذ بالوطء أو الطلاق وهو قول مالك والشافعي وأحمد ابن حنبل  
وأبي ثور وهذا يروي عمر بن الخطاب وعلي رضي الله عنهما وأبي الدرداء<sup>(٢)</sup> .

١ - جاء في لسان العرب ( مادة "الأء" ) يقول ابن منظور: و في حديث أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
" ألى من نسائه شهراً " أي حلف لا يدخل عليهن و إنما بمن حلا على المعنى و هو الامتناع من الدخول، و هو  
يتعدى بمن، و للإيلاء في الفقه أحكام لا يسمى إيلاءً دونها .

٢ - الحوفي: البرهان ٤/٤٦٤ .

والحوفي أمين في بيانه للحكم الفقهي وفي أخذه من الأقوال الأئمة ، فمالك يقول : إذا الرجل من امرأته ثم فاء قبل أن يمضي أربعة أشهر فهي امرأته ، لم يذهب من طلاقها شيء وإن مضت الأربعة قبل أن يفىء فهي تطليقة ، وهو أملك بالرجعة ما لم تنقض عدتها (١) .

وهذا معنى الإيلاء وهو الحلف علي ترك وطء الزوجية أربعة أشهر فأكثر ، وهو مشروط عند مالك بان يكون لقصد الضرر بالزوجة لا للإصلاح ويترتب عليه إذا لم يجامع زوجته طلقه بأنه عند الحنفية ، ويتوقف عند مالك والشافعي واحمد بن حنبل حتى يفىء أو يطلق (٢) . يقول الحوفي : وقوله : "فَإِنْ فَاءٌ وَفَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" (٣) يعنى فأن رجعوا إلى ترك ما حلفوا عليه لا يفعلوه؛ بهن من ترك جماعهن فجامعوهن وجنسوا في إيمانهم فان الله غفور لما سلف منهم اليمين من اليمين على ما لم يكن لهم أن يحلفوا عليه فحلفوا رحيم بهم وبغيرهم من عباده ، واصل الفياء الرجوع ومنه قول الله عزوجل حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ يعنى حتى ترجع ومنه قول الشاعر (٤)

ففاءت ولم تقض الذي أقبلت له \*\*\*\* ومن حاجة الإنسان ما ليس قاضياً

الحوفي بعد بيانه للمعنى وجمعه للأقوال يعلل كل قول فيقول : وقال من قال يفرّق بينهما بلا طلاق يذكر لقوله تعالى ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٥)

فدل على أنه استماع طلاق في هذا الموضع مع ما رواه عن عمروعلي رضي الله عنهما ، ومن قال بلا طلاق قال إنما ذكر ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٦)

من اجل خلقه أي إن الله قد سمع خلقه وعلم ما أردته .

١ - مالك بن انس : موطأ الإمام مالك باب الإيلاء ١٩٥ .

٢ - مالك بن انس : نفسه ص ١٩٥ .

٣ - سورة البقرة آية ٢٢٦ .

٤ - الشاعر : هو سحيم عبد بني الحساس : البيت رقم ١٦ في ديوانه يقول :

ففاءت ولم تقص الذي هو أهله \*\*\*\* ومن حاجة الإنسان ما ليس لاقيا

ومعنى فاءت : أرجعت " ديوان سحيم

٥ - سورة البقرة آية ٢٢٧ .

٦ - الحوفي : نفسه ٤٧/٤ .

وإلّا مقصود الحوفي في الجانب الأول بالطلاق نية الطلاق ، وهو بعد أن بيّن

الأقوال وعلل لها يأتي فهمه بالحكم واضحاً جامعاً بين تلك الأقوال، يقول : وقوله

﴿وَأِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>

وان عزموا الطلاق فطلقوهن " فإن الله سميع لطلاقهم فإذا طلقوا عليهم بما أتوا<sup>(٢)</sup> .

وهو لا يترك مسألة إلا إذا أحاط بجميع جوانبها يقول : واختلف أيضاً في الطلاق

الذي يلحقها بعد انقضاء الأربعة الأشهر فقال بعضهم تطليقة بئنة منهم عثمان بن عفان

وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم وقال آخرون : تطليقه يملك فيها

الرجعة الزوج وهو قول سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن ومكحول وابن شبرمة ،

وقال آخرون : تجب للمرأة المطالبة علي زوجها والمؤي منها بالفيء أو الطلاق ويجب علي

السلطان أن يقف الزوج وعلي ذلك فان فاء أو طلق وإلا طلق عليه السلطان وهو قول سعيد

بن مسيب عن عمر ابن الخطاب وعلي رضي الله عنه وأبي ليلى ومرّان بن الحكم وهو قول

مالك والشافعي وهو أيضاً قول عثمان بن عفان رضي الله عنه وأبي الدرداء وعائشة وابن

عمر وعمر بن عبد العزيز وابن عباس وجماعه من الصحابة والتابعين<sup>(٣)</sup> .

وهو ينهي هذا الحكم بالقول فيما تضمنته الآية التي نقول أنها خلاصة رأي الحوفي

جاء نتيجة استيعابه لتلك الأقوال ، يقول وقد تضمنت الآية البيان عن حكم من أحكام

الشريعة في الفسحة للمرأة من التخلص مما تكون به معلقه لا في محل الزوجة ولا مطلقه

وفي ذلك المصلحة بالعدل الذي توجه الحكمة وعن لزوم الطلاق لمن لم يفيء عن احتمال

١ - سورة البقرة آية ٢٢٧ .

٢ - الحوفي : نفسه ٤/٤٦ .

٣ - الحوفي : نفسه ٤/٤٧ .

الوجود، التي ترد في التغليب إلى شهادة النظائر من الأصول لما في ذلك من البعث على التفقه في الدين وترك الاتكال على ظاهر المسموع (١).

وقول الحوفي فيما أنهى به فهمه انتهى به للآية وبيانه للحكم الفقهي من جوانب عدة ، إنك تستطيع أن تشتم منه أنه يريد أن ينبه إلى ترك الاتكال على ظاهر المسموع مما يتفوه به بعض المنحرفين عن الطريق القويم والأخذ بشهادة النظائر من الأصول ، وخلاصة القول في الإيلاء:

تعريفه : والإيلاء : هو حلف الرجل بالله تعالى أن لا يطاء زوجته مدة تزيد علي أربعة أشهر .

حكمه : الإيلاء : جائز لتأديب الزوجة إذا كان اقل من أربعة أشهر لقوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢) وقد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساءه شهراً كاملاً ، ويحرم إن كان للإضرار بالزوجة فقط لا لقصد تأديبها ، لقوله صلى الله عليه : "لا ضرر ولا ضرار".

أحكامه : وللإيلاء أحكام هي :

١. إذا مضت مدة الإيلاء أي الأربعة أشهر ولم يجامع طالبته زوجته لدي الحاكم إما أن يفىء أو يطلق لقوله ﴿فَإِنْ فَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣) وإن عزموا علي الطلاق فإن الله سميع عليم " ولقول ابن عمر رضي الله عنهما : إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق (٤).

١ - الحوفي : نفسه ٤/٤٧.

٢ - سورة البقرة آية ٢٢٦.

٣ - سورة البقرة آية ٢٢٦.

٤ - صحيح البخاري: باب الطلاق ٣/٢٧٦.

٢. إذا وقف المولى ولم يطلق ، طلق الحاكم عليه دفعا للضرر اللاحق بالزوجة.
٣. إن طلق المولى بعد أن أوقف فهو بحسب تطليقة إن كانت واحدة فهي رجعية وإن أبتها فهي بائنة لا يملك الرجعة معها إلا بعقد جديد .
٤. تعدد المطلقة بالايلاء عدة طلاق ولا يكفيها الاستبراء بحیضة إذ العدة ليست لعدة براءة الرحم فحسب .
٥. إذا فاء المولى قبل المدة التي حلف أن لا يطاءً فيها وجبت عليه كفارة يمينه لقوله صلي الله عليه وسلم : "إذا حلفت علي يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأتى الذي هو خيراً وكفر بيمينك " (١) .

والحوفي تارة يبين الحكم الفقهي من وجهة نظر بعض أئمة المذاهب الأربعة ، ففي قوله تعالى ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ (٢) يقول مالك رحمة الله في السحر إذا سحر قُتِل ، فالذي يسحر بنفسه يُقْتَل ولا يستتاب لأنه مُسْرٌ للسحر ، والسحر كفر ، ومن كفر مُسْرٌ للكفر يُقْتَل ولم يستتب فإن ظهر ذلك استتيب كالمترد ، وكذلك الزنديق ولا يستتاب لأنه يظهر الإسلام ويسر الكفر إما لعبادة وثن أو قول بالدهر ، وكذلك المحارب إذا قدر عليه قبل أن يتوب فتاب إن توبته لا تقبل لما في ذلك من الظنّة بهم ، وقال ابن مالك : إن ورثته يرثونه إذا مات ، لأن الميراث لا يحلّقه ظنّة أنه تاب ليرثه ورثته والظنّة يعتد بها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحاق ابن وليدة زمعة بأبيه ، ثم أمر أن تحجب أخته منه فلم يرها حتى لحقت بالله عزوجل فأوجب للحاق وأمر بالحجب فكذلك الساحر والزنديق يقتل بالظنّة ويورث بزوال الظنّة في الميراث فإن قيل ليس في الآية دليل قتل الساحر ، قيل يدل علي ذلك قوله عزوجل ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

١ - صحيح البخاري:باب كفارة اليمين ١٦٣/٤.

٢ - سورة البقرة آية ١٠٢.

أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ  
وَيُقْتَلُونَ ... ﴿<sup>(١)</sup>﴾. وقال في الساحر «...وَلَيْسَ مَا شَرَّوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا  
يَعْلَمُونَ ... ﴿<sup>(٢)</sup>﴾، فإنما باعوا أنفسهم بالقتل بالسحر الذي تعلموه، كما باعوا أولئك  
أنفسهم في سبيل الله بالجنة. وقال الشافعي رحمه الله: السحر أمر جامع لعان مختلفة  
فيقال للساحر صف السحر الذي تسحر به، فإن كلم ما يسحر به كلام كفر صريح استتيب  
فإن تاب وإلا قُتِلَ وأخذ ماله فيئا، وات كان ما يسحر به كلاما لا يكون كفراً ولم يضر  
به أحداً نُهِيَ عنه فإن عاد عُذِّرَ وإن كان يعلم أنه يضر به من غير قتل عذر، وإن كان عملاً  
إذا عمل به قتل المعمول به قتل به قوداً<sup>(٣)</sup>، وقال إنما أعمل هذا لأقتل به فيخطئ القتل  
ويصيب فمن مات مما عمل ففيه الدية ولا قود. وقال أبو حنيفة رحمه الله في السحر  
يقتل ولا يستتاب ولا يقبل قوله إنني أترك السحر وأتوب، فإن قال إنني كنت ساحراً مرة  
وقد تركت ذلك قُبِلَ منه<sup>(٤)</sup>.

والحوفي في هذا الجانب بين قول مالك وعلل له ثم ذكر قول الشافعي وأبي حنيفة دون أن  
يبدي رأياً يحدد لنا مفهومه في هذه المسألة في حسن نراه في موضع آخر يستند على جميع  
المذاهب الفقهية ويرد على بعض تلك المذاهب، ففي قوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ  
مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ  
بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(٥)</sup>. يبين المعنى اللغوي أولاً، ثم

١ - سورة التوبة آية ١١١.

٢ - سورة البقرة آية ١٠٢.

٣ - القود: قتل النفس بالنفس، الجوهرية: القود: القصاص، وأقصد القاتل بالقتيل أي قتله به يقال: أقاده الحاكم من أخيه واستفدت الحاكم أي سأله أن يتيد القاتل بالقتيل، وفي الحديث: "من قتل عمدا فهو قود" ابن منظور: لسن العرب مادة قود "

٤ - الحوفي: البرهان ١٠٣/٢ - ١٠٤.

٥ - سورة البقرة آية ١٥٨.

يأتي بما جاء من آراء فقهية مستنداً فيها على أسباب النزول راداً على بعض تلك الأقوال بالدليل والبرهان، يقول: إن الصفا والمروة الجبلان المسميان بهذين الاسمين اللذان في حرم الله تعالى ولذلك دخل فيها الألف واللام، وقوله من شعائر الله من معالم الله إلى جعلها الله لعباده مشعراً يعبدون عندها، روي ابن عباس: أن الشعائر المناسك، قال ابن جرير: أعلم الله تعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله عباده المؤمنين، وأن السعي بينهما من مشاعر الحج التي بيئها لهم وأمر بها خليله إبراهيم عليه السلام، إذ سأله أن يريه مناسك الحج وذلك وإن كان مخرجه مخرج الخبر فإنه مراد به الأمر لأن الله تعالى قد أمر نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بإتباع ملة إبراهيم إماماً لمن بعده، فإذا كان صحيحاً أن الطواف والعي بين الصفا والمروة من شعائر الله ومناسك الحج ومعلوم أن إبراهيم صلى الله عليه قد عمل به وسنّه لمن بعده وقد أمر نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم وأمه بإتباع فعلينا أن نعمل بذلك على ما بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقوله: " فمن حج البيت أو اعتمر الحج: القصد: يقال حججت بمعنى قصدت قال الشاعر: هو عداد بن درة الطائي:

تحج مأمومة في قعرها لجف \*\*\*\*\* فأست الطبيب قذاها كالمغاري

أي تقصد مأمومة . و" العمرة " أيضا " القصد" قال العجاج:

قال سما بن معمر حين اعتمر \*\*\*\*\* مغزى بعيداً من بعيد وضير

وتقل الاعتمار الزيارة:

وقوله: " فلا جناح عليه " أي لا حرج عليه ولا إثم في طوافه بهما، وأصل الجناح الميل ومنه جناح الطائر، والذي عليه الجناح: كأنه مال عن الحق وعدل عنه، وروي أن وثناً كان في الجاهلية على الصفا يسمى أساف، ووثناً على المروة يسمى نائلة، وكان أهل

الجاهلية إذا طافوا بالبيت مسحوا الوثنيين، فلما جاء الإسلام وكسرت الأوثان قال: اللهم إن الصفا والمرءة إنما كان يطاف بهما من أجل الوثنيين وليس الطواف بهما من الشعائر قال:

فأنزل الله تعالى أنهما من الشعائر فمن حج أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما وهو قول جماعة السلف والصحابة منهم أنس بن مالك وابن عمر وابن عباس. وقال آخرون: بل انزل الله هذه الآية في سبب قوم كانوا في الجاهلية لا يسعون بينهما فلما جاء الإسلام تجنّبوا السعي بينهما كما كانوا يتجنبونه في الجاهلية وهو قول قتادة وعائشة رضي الله عنهما<sup>(١)</sup>.

والحوفي بعد عرضه للمعنى وبيانه للفظة المفردة وبيانه لسبب نزول الآية طلبا لبيان الحكم الفقهي في الطواف يبين ما جاء من أقوال في ذلك يقول: واختلف أهل العلم في وجوب الطواف بهما فروي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: " ما حج من لم يسع بين الصفا والمرءة لأن الله عزوجل يقول: (إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنَ شَعَائِرِ اللَّهِ...) (٢) قال مالك: من نسي السعي بين الصفا والمرءة حتى يستبعد فليرجع فليسع، وإن كان قد أصاب النساء فعليه العمرة والهدي. وقال الشافعي: من ترك الطواف بين الصفا والمرءة حتى يرجع بلده عليه العود مكة حتى يطوف بهما لا يجزيه غير ذلك ويروي عن أبي ثور أنه قال: يجزيه منه دم ليس عليه عود لقضائه، وكذلك قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إن عاد تارك الطواف بينهما لقضائه فَحَسَنٌ، وأن لم يعد فعله دم وقال قوم:

١ - الحوفي: البرهان ١٧/٣ - ١٨ .

٢ - سورة البقرة من آية ١٥٨ .

الطواف بينهما تطوع ولا شيء على من تركه واحتجوا بقراءة ترى عن ابن عباس: " فلا جناح عليه أن يطُوفَ بهما " و بما دُونَ في مصحف ابن مسعود: " أن لا يطوف بهما" (١) .

يقول الحوفي: وهذه روايات لا يعمل عليها مع تقبل الكافة والمشاهير خلافها ولو صحت لما كان فيها حجة لأن لا يرد كثيراً في كتاب الله عز وجل وفي كلام العرب، قال الله عز وجل ﴿لَعَلَّ يَعلَمَ أَهْلُ الأَلْكِتَابِ...﴾ (٢) ، قالوا: معناه لأن يعلم، وقال " لَأ أقسِمُ بيومِ القِيَامَةِ " معناه أقسم بيوم القيامة، ومنه قول الشاعر:

وما ألومُ البيضَ ألا تسخرًا \*\*\*\*\* لما رأين الشمط العفندرا

يريد أن يسخر ولولا الإطالة لذكرت من ذلك كثير (٣) .

وكذلك يبين ما جاء من أقوال في صفة التيمم في قوله تعالى ﴿... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ...﴾ (٤) يقول: أي فإن لم تجدوا في سفركم ماء فتعمدوا واقصدوا صعيداً أي وجه الأرض طيباً أي طاهراً نظيفاً غير قذر ولا نجس فاضربوا بوجوهكم وأيديكم من ترابه وغبار، مما علق بأيديكم منه. يقول وصفة التيمم: أن يضع يديه على الصعيد ثم يرفعهما غير قابض بهما شيئاً من التراب ثم يمسح بهما وجهه مسحة واحدة ثم يعيدها الصعيد فيمسح بهما يديه المرفقين بمسح اليمنى باليسرى ويمسح اليسرى باليمنى من فوق اليد وباطن اليد فذلك يجزيه عن

١ - الذي ذكره الحوفي هو مذهب أهل السنة من أئمة المسلمين و هم على أقوال ثلاث :

- ١ . من قال ببطلان الحج إذا ترك السعي بين الصفا والمروة ابن عمر و جابر و عائشة و مالك و الشافعي.
- ٢ . من قال بأنه سنة لا يجب بتركه شيء ابن عباس و انس و ابن الزبير و ابن سيرين و رواية عن أحمد.
- ٣ . من قال بأنه واجب و ليس بركن، لا يبطل الحج أو العمرة بتركه و أنه إذا تركه وجب عليه دم أبو حنيفة و الثوري و الحسن " راجع فقه السنة الشيخ سيد سابق ٦٠/١ "
- ٢ - سورة الحديد آية ٢٩.
- ٣ - الحوفي: البرهان ١٧/٣، ١٨، ١٩.
- ٤ - سورة النساء آية ٤٣.

الوضوء ويجزيه من غسل الجنابة إذا عدم الماء، قال ذلك مالك<sup>(١)</sup> والشافعي وأبو حنيفة، وقال أحمد ضربة واحدة تجزي للوجه واليدين، وقال إسحاق يمسح الكفين ولا يمسح الذراعين و يتيمم لكل صلاة ولا يصلي مكتوبتين بتيمم واحد وقد قال مالك: إن تيمم و طلع عليه الماء وهو في الصلاة فليمض على صلاته ولا إعادة عليه. وقال أبو حنيفة: إن طلع عليه الماء وهو في الصلاة انتقضت صلاته، ولا يصلي على جنازة في حضر بتيمم، والمريض إذا كان يضره الماء يتيمم وكذلك إذا لم يجد من يناوله ويصلي ما شاء من النوافل بتيمم واحد<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا المنهج إذا تناول حكماً فقهياً عرض آراء الأئمة ليبين لنا الحكم من جميع جوانبه، فهو في بيان صفة التيمم حدّد لنا معنى التيمم وكيفيته والأسباب المبيحة له وإن كان الحوفي لم يبد رأياً بل ترك لنا الاختيار بين التسهيل كما جاء في قول مالك والتشديد كما جاء في قول أبي حنيفة.

وفي قوله تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(٣)</sup> فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ

يقول: المعنى والله أعلم من سرّق من رجل أو امرأة فاقطعوا يده، وروي عن ابن مسعود والسارقون والسارقات فاقطعوا أيّمانهم، وهذا علي التفسير، فهذا علي التفسير فهذا مما يدل علي جودة الرفع وأنه ليس مثل زيداً فاضربه، وقوله: "جزءاً" أي مكافأة لهما علي سرقتهم" ونكالا" أي عقوبة تُردُّ فاعلها عن الرجوع إلى مثلها عن الرجوع إلى مثلها أو منعا لغيره؛ من أن يفعل ذلك، وأصل النكال الرجوع كما قال نعالی

١ - جاء في موطأ الإمام مالك: أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أنه قال أقبل هو و عبد الله بن عمر من الجرف، حتى إذا كانا بالمريد، نزل عبد الله بن عمر فتيمم صعيداً طيباً. فمسح بوجهه و يديه إلى المرفقين، ثم صلى. "الموطأ ٤٨".  
و صفة التيمم: ضربتا يد: ضربة للوجه، و ضربة لليدين إلى المرفقين و هو قول أبو حنيفة "الموطأ ٤٩".  
٢ - الحوفي: البرهان ١٣٢/٨.  
٣ - سورة المائدة آية ٣٨، ٣٩.

﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (١).

أي العقوبة التي وقعت بأصحاب السبب من المسخ والإهلاك رادعة ومنها لغيرهم أن يفعلوا مثل فعلهم فكذلك قطع السارق على ما ذكر ومنع "لغيره أن يفعل مثل فعله يقال : نكل عن الشيء ينكل نكولا إذا امتنع، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : اشتدوا علي السُّرَّاق فاجعلوهم يداً يداً ورجلاً رجلاً، والله عزيز في انتقامه من هذا السارق والسارقة حكيم فيهم يقول تعالى : أي لا تفرطوا في إقامة حكمي فإنني بحكمتي قضيت ذلك عليهم وعلمه إصلاح ذلك لهم ولكم" واجمع العلماء علي قطع السارق من الرسغ وهو المفصل بين الكف والساعد ويقال رسغ ورضع والسين أجود (٢).

والحوفي بعد أن بين المعنى يأتي بأقوال الأئمة في قيمة المسروق والحكم الفقهي ويعلل لكل قول، يقول : واختلف في السارق الذي عني الله عزوجل به قطع يده، فقال بعضهم : سارق ثلاث دراهم وهو قول مالك ومن قال بقوله ، واحتجوا بأن رسول الله صلى الله عليه قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم وكانت بربع دينار (٣).  
وقال الأوزاعي ومن قال بقوله سارق ربع دينار أو قيمة واحتجوا بخبر عائشة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه قال القطع في ربع دينار فصاعداً (٤).

١ - سورة البقرة آية ٦٦.

٢ - الحوفي: البرهان ٣٥-٣٤/٩.

٣ - هذا القول يزيد ما جاء في صحيح البخاري ١٧٣/٤ يقول : حدثنا إسماعيل حدثني مالك بن انس عن نافع مولي عبد الله بن عمر رضي الله عنهما "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم" وخرج الحديث من طرق أخرى .

ونص الحديث موجود في موطأ الإمام مالك بنفس الرواية" انظر الإمام مالك ٢٣٨ وصحيح مسلم ٤٥/٣"  
٤ - هذا الحديث ذكر في صحيح البخاري بسنده يقول : حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم : تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً " خرجه البخاري تخريجات عدة .

"صحيح البخاري ١٧٣/٤".

وقال أبو حنيفة وأصحابه بل عني بذلك سارق عشر دراهم فصاعدا واحتجوا بما روي عن عبد الله بن عمرو بن عباس أن النبي صلى الله عليه قطع في مجن قيمته عشرة دراهم<sup>(١)</sup>، وقال آخرون الآية على الظاهر وسارق القليل والكثير واحد، وقالوا لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر بأن ذلك في خاص من السراق، وقال لم يروا عنه أنه أتى بسارق درهم فخلى عنه، وقالوا وقد قطع ابن الزبير في درهم، وروي عن ابن عباس أن الآية على العموم ولا يقطع السارق حتى يسرق ما تكون قيمته ما ذكرنا من حرز<sup>(٢)</sup>، قال ذلك مالك والشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي<sup>(٣)</sup>.

وهو بعد أن يبين قيمة المسروق وأقوال العلماء في ذلك يبين كيفية الحكم الفقهي في ذلك مستنداً على أقوال أهل الرأي يقول: وإذا سرق السارق والسارقة ما ذكرناه قطعت يده اليمنى ثم تحسم<sup>(٤)</sup>، ثم إن سرقت الثانية قطعت رجله اليسرى، ثم إن سرق الثالثة قطعت يده اليسرى، ثم إن سرق الرابعة قطعت يده اليمنى ثم إن سرق بعد ذلك فإنما هو الضرب والحبس<sup>(٥)</sup>.

والحوفي إذ تناول مسألة فقهية بينها من جميع جوانبها، وقد يخالف بعض الأئمة الأربعة في بعض الأحكام يقول: ومن نبش قبراً وأخرج منه ما قيمته ربع دينار فعليه

١ - جاء في موطأ الإمام مالك قوله : قد اختلف الناس فيما تقطع فيه اليد فقال أهل المدينة: ربع دينار ورووا هذه الأحاديث، وقال أهل العراق أقل من عشرة دراهم، ورووا في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن عمر و عن عثمان وعن علي و عن عبد الله بن مسعود و عن غير واحد، وإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة و هو قول أبي حنيفة و العامة من فقهاءنا. : راجع : الموطأ ٢٣٩".

٢ - الحرز: هو المال المحروز على وجه الاختفاء كأن يدخل أحد دكاناً أو منزلاً فيأخذ منه ثياباً أو حباً أو ذهباً و نحو ذلك" راجع: منهاج المسلم ٤٤٧".

٣ - الحوفي: البرهان ٣٥/٩

٤ - تحسم: معنى تحسم أي تغمس في زيت مغلي لتسد أفواه العروق فينتزع الدم ، و يستحب أن تعلق فترة في عنق السارق للعبرة " راجع منهاج المسلم ٤٤٩".

٥ - الحوفي: البرهان ٣٥/٩.

القطع، مخالفاً بذلك رأي أبي حنيفة لا قطع على النباش وكذلك من سرق منكم ما يجب فيه القطع قطعه ولا قطع على مختلس (١).

متفقاً مع ما قال به مالك والشافعي، ومن سرق أعجمياً أو صغيراً من حرز قطع، وقال أبو حنيفة لا قطع، ومن أخذ قرط صبي أو حلية فيما يجب فيه القطع قطع (٢)، وهو يبيّن شروط القطع يقول: والأحكام تجب على البالغين بإجماع، وقال الشافعي بلوغ خمسة عشرة يجب به الحكم، وقال مالك وأهل الرأي:

لا يعتبر السن في الأحكام إلا بالبلوغ، وقال مالك: أو يبلغ من السن ما لا يجاوز غلام إلا احتلم قبل ذلك، وقال قوم: إذا أنبت الشعر في مؤتزرة، روي ذلك عن عمرو عثمان وقال القاسم بن محمد وسالم ويتبع السارق بقية السرقة إذا تلفت وإن وجدت أخذت، فإن لم يكن للسارق مال لم يتبع بشيء من ذلك بعد القطع قاله مالك والزهري، وقال الشافعي: يتبع موسراً كان أو معسراً. وقال أبو حنيفة: إن استهلكه فلا شيء عليه كان موسراً أو معسراً ولا قطع في كثير وهو الجمار ولا ثمر معلق ولا فيما كان في المرعى حتى يجز. وكذلك الجرين حرز يقطع من أخذ منه، وإذا رفع السارق السلطان فلا شفاعاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لصفوان هلا قبل أن تأتيني به فلم يجز إسقاط الحد إذا بلغ الإمام (٣).

والحوفي إلي جانب أمانته العلمية في عرضه لرأي فإنه يبيّن من قال به، نراه في موضع آخر يذكر الآراء منسوبة إلي الأمصار ويجمع بينها وبين قول الأئمة، ففي قوله تعالى ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ﴾

١ - يقول صلى الله عليه وسلم: ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع" رواه الترمذي وابن حبان وصحاه.

٢ - الحوفي: البرهان ٣٥/٩.

٣ - الحوفي: نفسه ٣٥/٩.

وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى<sup>ج</sup> فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَحِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ  
بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنِ<sup>ج</sup> ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ  
أَعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ<sup>(١)</sup>، يقول: كان لقوم من العرب طولٌ على  
آخرين فكانوا يتزجون بغير مهور ويطلبون بالدم أكثر من مقداره فيقتلون بالعبد من  
عبيدهم الحر من الذين لهم عليهم طول، فأنزل الله ما فيه العدل والتسوية في الدماء لا  
يفضل أحد بنسبٍ على من نسبه دون نسبه، فقال: الحرُّ بالحرِّ والعبْدُ بالعبْدِ والأُنْثَى  
بالأُنْثَى فأمر ألا يجاوز بالقتل غير ما ذكرتم حَقَّفَ ذلك على هذه الأمة رحمة منه إذا عفا  
من له الدم جازله أخذ الدية وكان ذلك محرماً على بني إسرائيل أن تأخذ الدية<sup>(٢)</sup>.

والحوفي في هذه الآية يبيِّن عن طريق معرفة سبب نزول الآية والناسخ والمنسوخ  
الحكم الفقهي يقول: وروي عن ابن عباس أن هذه الآية نسختها التي في المائدة "وَكُنْتُمْ  
عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ". وقال أبو عبيد مذهب ابن عباس فيما يرى أن هذه الآية  
التي في المائدة "النَّفْسَ بِالنَّفْسِ". ليست بناسخة للتي في البقرة: ﴿... الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ  
بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى...﴾<sup>(٣)</sup> ولا هي خلافها ولكنهما جميعاً محكمتان إلا أنه  
رأى أن التي في المائدة كالمفسرة للتي في البقرة فتأول قوله: "أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ". إنما هو  
على أن أنفس الأحرار متساوية فيما بينهم دون العبيد ذكوراً كانوا أم إناثاً وأن أنفس  
المالِك متساوية فيما بينهم وأنه لا قصاص للمالِك على الأحرار. ولقد أجمع الفقهاء  
في قتل العبد بالحر والذكر بالأنثى والأنثى بالذكر واستدلوا بقوله

١ - سورة البقرة آية ١٧٨.  
٢ - الحوفي: البرهان ٥١/٣.  
٣ - سورة البقرة من الآية ١٧٨.

(... وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطٰنًا...) (١) وبقوله: "أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ..." (٢) و أما قتل الحربالعبد فيجيز؛ أهل العراق و يمنع منه أهل المدينة وكذلك قتل المسلم بالكافر يمنع منه مالك و الشافعي فيجيز؛ أهل العراق ، و قتل الولد بالولد جائز بإجماع، و يجوز قتل الولد بالوالد إلا عند أهل العراق، و الدية إذا قتلت في العمدة خاصة مائة من الإبل خمس و عشرون ابنه مخاض. خمس و عشرون ابنه لبون، و خمس و عشرون حقة ، و خمس و عشرون جدعة على القاتل و هي من العين ألف دينار و من الورق اثنا عشر ألف درهم و قال أبو حنيفة عشرة آلاف درهم (٣). كما بلغ من دقة الحوفي أنه يحدد سن الإبل يقول: بنات المخاض في الحول الثاني و ما دخل في السنة الثالثة فهو ابن لبون و للأنثى ابنه لبون، فإذا دخل في السنة الرابعة فهو حق و للأنثى حقة فإذا دخل في السنة الخامسة فهو جدع و للأنثى جدعة و الحق ما استحق الحمل (٤).

و الحوفي إذا تعرض لمسألة فقهية الحكم فيها خاص بيّنه و نيه عليه، ففي قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٥)، يقول: روي عن ابن عباس: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ (٦) المراد بالسّيئة في هذا الموضع الشرك بالله و قتادة في هذا الموضع الشرك بالله كما روي عن مجاهد و أبي وائل و قتادة و ممن قال أيضاً هي الشرك ابن جريج و عطاء و الربيع و مما يدل أيضاً أن المراد بالآية أهل الشرك تظاهر الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه و سلم بأن أهل الإيمان لا يخلدون فيها و أن

١ - سورة الأسراء آية ٣٣.

٢ - سورة المائدة من الآية ٤٥.

٣ - الحوفي: نفسه ٥٢/٣.

٤ - الحوفي: نفسه ٥٢/٣.

٥ - سورة البقرة آية ٨١.

٦ - سورة البقرة آية ٨١.

الخلود في النار لأهل الكفر دون أهل الإيمان وقد قرن بقوله: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (١)  
قوله: ﴿ءَامِنُوا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٢).

فكان معلوماً بذلك أن الذين لهم الخلود في النار من أهل السيئات غير الذين لهم الخلود في الجنة من أهل الإيمان وظاهر الآية الهموم ومعناها الخصوص لما صح أن الصغائر غير داخلية في هذا وأن المعنى بها الخصوص، فأهل الكبائر من أهل الإيمان مستثنون من خلود الكفار في النار بكفرهم وإضافة لما ركبو، من الكبائر مع كفرهم كما تقدم في ذكر الآية فمن أنكر ذلك فهو مدافع لظاهر الأخبار وملزم المرجومة في الزنا والتاركة للصلاة في حال الحيض إذا اسلم كل واحد منهما وفعل ذلك بعد بلوغه ومات بعقبه أن يكون مخلداً في النار فهذا نظير دفعه للأخبار المتواترة<sup>(٣)</sup>. يقول والسيئة هنا الشرك ولفظها العموم ومعناها الخصوص. وقد تضمنت الآية الدلالة على الخصوص دون العموم والدلالة على الخلود من أهل الشرك بشركهم وما أنضاف إلى شركهم من كبائر الخلود غير نهاية<sup>(٤)</sup>.

وهو يبيِّن الحكم الفقهي في أهل الكفر يقول: واختلف أهل العلم في الكافر يُسَلَّم هل يجب عليه الغسل أم لا، فكان مالك يرى أن يغتسل وأوجب ذلك أبو ثور وأحمد بن حنبل وقال الشافعي إذا اسلم المشرك أحببت أن يغتسل فإن لم يفعل ولم يكن جنباً أجزأه أن يتوضأ ويصلي، فأما ثيابهم فقال زيد إذا صلى في ثوب له أعاد من الصلوات ما

١ - سورة البقرة آية ٨١.

٢ - سورة البقرة آية ٨٢.

٣ - الحوفي: البرهان ٥٩/٢.

٤ - الحوفي: نفسه ٥٨/٢، ٥٩.

كان في وقته وما مضى ولم يعد وما سوى ذلك فليس عليه شيء وقال الشافعي والنعمان وصاحباہ ثيابهم على الطهارة حتى يعلم نجاسته غير أن الشافعي أحب لو ترمي ثيابهم ثم الأزر والسرراويل وما سوى ذلك جائز مما ينسج ويباع وأختلف في دخول المشرك الحرم وسائر المساجد فقال مالك وعمر بن عبد العزيز يمنع المشركون كلهم من أهل الكتاب وغيرهم من دخول المساجد وقال: في بيوت أذن الله أن ترفع أي تصان، أي ترفع عن دخولهم لأنهم لا يعظمونها، وقال الشافعي يمنع المشركون جميعا من دخول الحرم ولا يمنعون من دخول سائر المساجد، وقال أبو حنيفة ويعقوب ومحمد لا يمنع اليهود والنصارى من دخول المسجد الحرام ولا من سائر المساجد لأن المشركين هم أهل الأوثان والنص يدل على خلاف ما قالوا لقوله ( قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ )<sup>(١)</sup> قوله ( اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا... )<sup>(٢)</sup> وقوله ( قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ )<sup>(٣)</sup> يقول تعالى للمؤمنين قاتلوا القوم الذين لا يؤمنون بالله ولا يصدقون بحنة ولا نار ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله<sup>(٤)</sup>.

و على هذا النهج جاءت عناية الحوفي بالمسائل الفقهية فجمع بين الأقوال سعيًا وراء وحدة الفكر الإسلامي وبعدها عن الخلافات المذهبية التي وصلت في عصره ذروتها فجاء صنيعه موافقًا لما التزم به أهل السنة .

١ - سورة التوبة آية ٢٩ .

٢ - سورة التوبة آية ٢٩ .

٣ - سورة التوبة آية ٢٩ .

٤ - الحوفي: البرهان ١١ دون رقم للصفحة.